

الرقمنة ومدى تأثيرها على الفعالية التنظيمية

تشمين رأس المال البشري في المؤسسة

بين الادارة الكلاسيكية والالكترونية

أ/ حفيظاري سمير

د/ سهى الحمزاوي

قسم علم الاجتماع - جامعة خنشلة

ملخص

تمثل الرقمنة تحولاً شاملاً في المرتكزات التي تقوم عليها الادارة التقليدية ، وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط ، بل إنها عملية معقدة ونظام منكامل من المكونات التقنية، المعلوماتية، المالية، التشريعية، البيئية، البشرية وغيرها ، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكلمة لتطبيقها وإخراجها إلى حيز الواقع العملي ، كما تحظى الرقمنة بأهمية كبيرة لمساهمتها في تحقيق الفعالية التنظيمية والحفاظ على بقاء المؤسسة في ظل المشهد التنافسي، من خلال استغلال الموارد المتاحة أو مدخلات المؤسسة بأقل تكلفة وبفاءة عالية مع الحفاظ على صحة وراحة القوى البشرية بالإضافة إلى تطوير وتنمية قدرات ومهارات الابتكار لديهم ، مما يهيء الأجواء لإحداث إصلاحات جوهرية فاعلة في البيئة التنظيمية خاصة مع اختلاف بعض المعايير الإدارية في ظل التحولات التقنية أين أصبح رأس المال الفكري والمعلوماتي للمؤسسة يفوق رأسمالها النقدي .

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الفعالية التنظيمية، الأداء الوظيفي، المؤسسة.

Résumé

La numérisation représente un changement complet des piliers la gestion traditionnelle, et elle n'est pas une recette ou une expérience importées qu'ont peut transférer et appliquer , mais c'est un processus complexe et un système intégré de composants ; technique, financier, législatif, environnemental, humain et technologie de l'information et autres ,nécessitant un dispositif approprié pour son application vu son importance et sa contribution à l'efficacité organisationnelle et le maintien de la survie de l'entreprise dans un paysage concurrentiel, grâce à l'utilisation des ressources disponibles, en particulier avec certains des différentes normes à la lumière des transformations administratives et techniques Où est devenu le capital intellectuel et d'information et plus important que le capital monétaire.

Mots clés: la numérisation, l'efficacité organisationnelle, la fonctionnalité, organisation.

تمهيد

لقد شهد العصر الحديث تغيرات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية ، وكان للتطورات التكنولوجية المتسرعة وتقدم وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات دور بارز في هذه التطورات ، ظهور الشبكات الالكترونية والتوسيع الهائل في استخدامها في جميع المجالات أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال إلى الأساليب الالكترونية ، فالعمل الإداري يواجه تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة ، وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها التطور في الفكر الإداري ، فقط غزت التكنولوجيا مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات ، إذ لا نجد مؤسسة تخلو من قواعد بيانات لوظائف إدارية مختلفة ، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية ، وبدونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر ، والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنّه أصبح ضرورة حتمية، وقد كان ذلك بمثابة تبنيه لمسيري المؤسسات بأهمية الاستجابة للمستجدات من حولهم حتى يستطيع المدير أن يفهم بيئة التغيير ومن ثمة حسن إدارتها والتعامل معها بإيجابية ، ونتيجة لذلك فقد انتقل العمل الإداري مستفيداً من التكنولوجيا من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الرقمية .

كما أنّ الرقمنة لا تعتمد فقط على مجرد مجموعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ، بل يتعدى ذلك إلى البنية الأساسية التي تتيح فرصة الانتقال إلى مزيد من التقدم والمشاركة الحقيقة ، مما يساهم في الانصهار بالافتخار في مجتمع المعلومات الذي يعتمد على الوسائل الرقمية ، وبالرغم من الفرص الكثيرة التي تقدمها تقنية الرقمنة، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تعرّض المؤسسات في تبني وتطبيق هذه التقنية الحديثة والاستفادة منها ، فقدرة المؤسسات في تحقيق أهدافها تتوقف على كفاءتها في الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومواردها الفنية والمادية والبشرية أي فاعليتها التنظيمية .

وتحقيق الفعالية التنظيمية يتطلب استخدام كفاءات ومهارات عالية ، وبما أنّ الإنسان هو الذي أوجد الرقمنة وال قادر على استخدامها للتلبية حاجاته وحاجات مؤسسته الـ تـي يعمل لصالحـها ، هذا الـ هـدـفـ الذي يـسـعـيـ إـلـيـهـ الفـردـ هوـ لـ بـ وـ غـاـيـةـ الـ مـوـارـدـ الـ بـشـرـيـةـ، فأـهـدـافـهاـ تـكـمـنـ أوـ تـجـلـيـ فيـ تعـظـيمـ منـفـعـةـ كـلـ مـنـ الـمـؤـسـسـةـ وـالـأـفـرـادـ العـامـلـيـنـ بـهـاـ، بـتـحـدـيدـ اـحـتـيـاجـاتـ الـمـشـرـوـعـ مـنـ الـمـوـارـدـ الـمـخـتـلـفــ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ توـفـيرـهاـ بـالـأـعـدـادـ وـالـكـفـاـيـاتـ الـتـيـ تـنـتـسـابـ مـعـ مـتـطلـبـاتـ الـمـشـرـوـعـ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ إـسـتـخـارـاهـاـ بـفـعـالـيـةـ لـتـحـقـيقـ أـهـدـافـ الـجـودـةـ وـالـكـفـاءـةـ الـإـنـتـاجـيـةـ .

أولاً: منهجية البحث

1 - الاشكالية: إن التواجد في البيئة الرقمية أصبح ضرورة من ضرورات العصر ، وهذا الأخير يتميز بطغيان الوسيط الرقمي على باقي الوسائل الأخرى ، لكنه في حقيقة الأمر أعمق من ذلك بكثير ، فالأهم هو

طبيعة المعلومات والوثائق التي تتدفق من خلال هذا الوسيط ، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها وتوظيفها.

ومما لا شك فيه أن الفعالية التنظيمية من المسائل المهمة في المؤسسة الحديثة ، لأنها تساعد على تحديد معيار نجاح التنظيم أو فشله ، وتنوقف قدرة المؤسسات في تحقيق أهدافها على كفاءتها في الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومواردها الفنية ، المادية ، والبشرية ، كذلك فإن فعالية الأداء تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الفكر التنظيمي باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتقدير كل الوظائف والأعمال والممارسات والأهداف المسطرة التي تتبعها المؤسسة وتسعى لتحقيقها ، فالاداء العالي الجيد هو نتاج جهد سواء كان عضلي أو فكري قام بيذهله فرد أو مجموعة أفراد ، يعطي للمؤسسة مكانتها في السوق حسب طبيعتها وخصوصيتها الاقتصادية أو الخدمانية، وبتضمن لها البقاء والاستمرار والتميز ضمن الشركات الناجحة.

من هنا وجب توصيف مشروع الرقمنة كمنتوج للنظام الاجتماعي ، وكتوجه يزداد يوماً بعد يوم في تنظيماتها، خطوة مرحلية اقتضتها المعطيات والمتغيرات المتتسارعة ، لذا سنقوم بدراسة الرقمنة ومدى تأثيرها على الفعالية التنظيمية ؛ وطبيعة إسهامها في تحقيق الأهداف المسطرة، واستغلال الموارد المتاحة وكيفية التعامل مع القيود المفروضة على المؤسسة ، وعلاقتها بالموارد البشرية التي تتمتع بها المؤسسة .

وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة التساؤل المحوري التالي :

■ ما مدى تأثير الرقمنة على الفعالية التنظيمية؟

2- تحديد المفاهيم: سنقوم بإبرازها لتساهم في بناء تصور فكري حول الموضوع ، ومن أهمها:

■ الرقمنة: عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية ، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي ، أو من خلال إشارات إلكترونية تناهيرية (cacaly:2001,431) كما يمكن تعريفها على أنها العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي ، سواء كانت هذه المعلومات صور ، أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر (زينهم:2006,46)

■ الفعالية التنظيمية : تعني تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج التي يتم تحديدها مسبقاً (شريف:2000,29) كما أنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ، وتعتمد هذه القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات ، وغالباً ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة أخرى مثل : بناء السلطة ، أنماط الاتصال ، أساليب الإشراف والروح المعنوية والاتساحية (محمد: 2003,305).

■ الأداء الوظيفي : هو قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله ، والكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الانتاجية ، والعمليات المراقبة لها ، باستخدام وسائل الانتاج والإجراءات التحويلية الكمية والكيفية (مزهودة: 2001، 86).

■ المؤسسة: يعرفها معجم العلوم الاجتماعية على أنها وحدة إنتاجية أو تنظيم يُؤلف بين عناصر الانتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة ، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله ، ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح والخسارة الناتجين عن هذا النشاط . (مذكور: 1975، 546)

3- المنهج: لقد اعتمدنا على المنهج النظري التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع من خلال تغطية

العناصر التالية:

■ أثر التكنولوجيا على الفعالية التنظيمية

■ قيادة المشروع الرقمي

■ مساهمة الرقمنة في تحقيق الفعالية التنظيمية

■ مراحل إنشاء نظام تسخير رقمي ومعوقات قيامه

■ التكوين في العصر الرقمي لترقية فعالية الأداء

ثانياً: أثر التكنولوجيا على الفعالية التنظيمية

1- إسهامات التكنولوجيا في تفعيل إدارة الموارد البشرية الكترونيا :

إن نمو وتطور استخدام الوسائل التقنية في فعالية المؤسسة وأدائها لمهامها على أكمل وجه ، استلزم الأمر التحول من وظيفة إدارة الموارد البشرية إلى الإدارة الإلكترونية، وظهور هذه الأخيرة أوجب وجود مفاهيم جديدة مثل: التوظيف الإلكتروني، التدريب الإلكتروني والعمل الإلكتروني، التي تعتبر من أهم تطبيقاتها التي تجسد استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين ممارسة الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية.

■ **التوظيف الإلكتروني:** يعتبر لجوء المنظمة للتوظيف الإلكتروني فرصة "اكتشاف المترشحين للمؤسسة، فهو مجال للاتصال والتسويق لا بل جعل المترشحين أولياء للمؤسسة، الذين يمكن أن يكونوا زبائن للمؤسسة (Fabre: 2003, 96)، كما وللتوظيف الإلكتروني عدة مزايا لتسريع الإجراءات وتوسيع حقل البحث على متعاونين جدد حتى على المستوى الدولي.

■ **التدريب الإلكتروني:** هو برنامج خاص بتطوير الكفاءات بالتنسيق مع أهداف المنظمة، كما يتطلب الإجراء (التدريب الإلكتروني) استخدام الانترنت لإنجاز التدريب المهني وتحديث التدريب المستمر، غالباً التدريب الإلكتروني هو التدريب الفردي أو الجماعي المرن على حسب متطلبات المنظمة، وبهذا الاستغلال

الناتج لهذه الأداة الجديدة يفرض رؤية واضحة لإستراتيجية المنظمة وتطوير تنظيمها. وهذه الأداة تتطلب تجدیداً في محتوى البرامج التدريبية لتكون متناسبة مع احتياجات السوق ومع احتياجات وقدرات المستخدم (SIRH:2001,64) كما يعتبر التدريب الإلكتروني أكثر تقدماً من المتدربين مقارنة من الأسلوب التقليدي في التدريب (Henriet et Imbert:2002,100).

كما أنه لابد من التتحقق أن هذه التكنولوجيا تؤدي إلى تحسين عملية التدريب وذلك بهدف استقبال معارف جديدة للمتدربين، دمج هذه المعرف واسترجاعها لتطوير كفاءاتهم وأداء وظائفهم .(Silva:2001,147)

العمل الإلكتروني: يتم هذا العمل عن طريق عقد عمل، فيكون عن بعد وبشكل منظم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وللعمل الإلكتروني عدة إيجابيات من أبرزها أنه يمكن الاستفادة من خبرات متعددة ومن مناطق متعددة بتكليف قليلة، دون اشتراط الحضور لمكان محدد والتواجد به خلال ساعات العمل كما أن مستوى الجودة يكون في تصاعد مستمر فمعظم الأعمال المنجزة بواسطة الوسائل الإلكترونية يمكن مراجعتها وتحسينها والتعديل فيها بأسهل الطرق وأقل التكاليف والجهود.

يمكن تقسيم مجالات إدارة الموارد البشرية الكترونياً إلى أربعة، لتشمل: تقديم الخدمات الأساسية للموظفين، إدارة الأفراد بفاعلية أكبر، تسهيل التعاون والتدريب، وال التواصل مع الموظفين وتحفيزهم:

▪ **الخدمات الأساسية:** إن إعطاء العاملين القدرة على الوصول إلى معلوماتهم الشخصية يزيد من التفويض الممنوح للعاملين، وتعتبر وسيلة فعالة لاتصال بين المنظمة والعاملين فيها، فتقديم الخدمات الأساسية بشكل إلكتروني سواء عن طريق الإنترنэт أو الإنترانت له مزايا عديدة نذكر منها:

- حفظ البيانات بطريقة أكثر دقة، وتجنب أخطاء نقل المعلومات من النماذج اليدوية إلى قواعد البيانات.
- خفض المصارييف الإدارية الخاصة بقسم الموارد البشرية، حيث تم التخلص من النماذج الورقية، ولم يعد يحتاج الموظف إلى القيام بالعمليات الإدارية الروتينية مثل إدخال البيانات.

- خفض نفقات استخدام الورق، من حيث توفير أماكن الحفظ وتكليف النماذج الورقية من طباعة وتوزيع

- زيادة تفاعل نظم الموارد البشرية نتيجة تكامل قواعد البيانات، ومن الأمثلة على ذلك تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال قواعد البيانات، أو تذكرة الموظفين بمواعيد التدريب.

- تحسين كفاءة المعلومات الإدارية، بحيث يستطيع المدراء حسب مستوياتهم المختلفة من الاطلاع على البيانات وإصدار تقارير وإحصائيات حسب احتياجاتهم ووفق معايير خاصة يحددها المدراء.

- إمكانية مراقبة سير العمل، وتلقي المشكالت التي كانت تحدث في الماضي نتيجة فقدان النماذج الورقية

- إيجاد تكامل أكبر بين نظم الرواتب ونظم تسجيل الوقت والحضور، وخاصة في نظم الرواتب التي تعتمد على عدد ساعات العمل (برایان ومارکهام: 2006 ، 121).
- إدارة الأفراد: يمكن إدارة الأفراد بشكل أكثر فاعلية من خلال تحويل وظائف الموارد البشرية إلى وظائف إلكترونية بشكل كامل كتقييم الأداء الإلكتروني، التعويضات الإلكترونية بالإضافة إلى تسجيل الحضور والانصراف من خلال أجهزة التسجيل الإلكترونية (برایان ومارکهام: 2006،162).
- التدريب والتطوير والاتصال: إن وسائل التدريب والتطوير باستخدام تكنولوجيا الشبكات والإنتernet عديدة ومتنوعة، ومن أجل أن تتحقق هذه الوسائل الميزة التنافسية للمنظمة والأفراد فعلى المنظمة أن تتحرى بعناية احتياجات المتدربين بحيث يشعر الموظفون بضرورة مواد التعلم ومدى تأثيرها على مسارهم الوظيفي، وأن تبني التقافة والفهم التام لهذه العملية، بحيث يدرك العاملون تماماً حتمية هذه المنظومة الجديدة وأثرها على عملهم وحياتهم، ولا بد من تضافر جهود المنظمين والمدربين من أجل مراعاة العوامل النفسية والاجتماعية التي قد تعيق المسيرة نحو هذا النمط من التدريب (الغراب: 2003،39).
- تطوير المنافع الوظيفية: من خلال مختلف الطرق التي يتم من خلالها استخدام الحلول البرمجية للنظام، والتي يمكن أن تكون بمثابة وسائل تحفيزية، وتمثل في تقديم مزيد من الخدمات والمعلومات للموظفين لدعم حياتهم العملية بشكل أو بآخر ومن أهم تلك الوسائل نجد:
 - إجمالي الخدمات الوظيفية، والتي تتبع للموظفين التعرف بشيء من التفصيل على إجمالي المزايا المقدمة لهم، والتي تضاف إلى راتبهم الصافي.
 - خدمات المزايا الوظيفية المتوفرة على الإنترنت، حيث يمكن للعاملين الاختيار ما بين مجموعة من الخدمات الإضافية المقدمة لهم.
 - الخدمات الخارجية المقدمة وغيرها من الخدمات الأخرى (برایان ومارکهام: 2006،253).
- 2- دور نظم معلومات الموارد البشرية في العمليات الإدارية: هناك دور فعال ولا يمكن تجاهله لنظم معلومات الموارد البشرية في العمليات الإدارية، يمكن إيجازه فيما يلي:
 - دور نظم معلومات الموارد البشرية في عملية التخطيط: ينطوي التخطيط على اختيار مهام محددة يجب أداؤها لتحقيق الأهداف التنظيمية، ويعرف التخطيط بأنه عملية المراحل التي يمر خلالها المخطط ليصل في النهاية إلى مجموعة من الإجابات المحددة على الأسئلة تم دراستها وبحثها أثناء عملية التخطيط ويعمل على تقليل عنصر المخاطرة الخاص بالظروف المحيطة بالمنظمة كما يعتبر التخطيط أداة تنسيق لتحقيق كفاءة الأداء التنظيمي (العاشي: 2004،110)، ويمكن من خلاله التعرف على مختلف المؤشرات المادية والمعنوية الضرورية لبيان ذلك إلا بتوفير نظم معلومات فعالة خاصة بالموارد البشرية .

▪ دور نظم معلومات الموارد البشرية في التنظيم: إن التنظيم كوظيفة إدارية يختلف عن التنظيم كبناء أو هيكل، فالتنظيم الأول يهتم أساساً بالهيكل الرسمي كوسيلة لتحقيق العمل الجماعي، أما التنظيم الثاني فيشار إليه عادة في مؤلفات نظرية التنظيم أنه يهتم بدراسة كل ما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد الذين يقيمون بنشاط جماعي من خلال بناء اجتماعي، وتأثير المعلومات على التنظيم من خلال الأسلوب المستخدم، فنظم المعلومات يجب أن تتوافق مع الهيكل التنظيمي ونظام تفويض السلطة داخل المؤسسة وعندها يمكن تحديد الأهداف على مستوى الوحدات التنظيمية وقياس الإسهامات لهذه الوحدات في تحقيق المعلومات المطلوبة وأهداف المؤسسة ومعنى هذا أن كل التنظيمات يجب أن ترسم على ضوء تدفق المعلومات وأنواع المعلومات المطلوبة لأغراض التخطيط والرقابة (النجار: 1998، 222).

▪ دور نظم معلومات الموارد البشرية في الإشراف والتوجيه: يعتبر التوجيه بمثابة القلب النابض في أعمال الإدارة لأنه يحفز على العمل ويقوم على مجموعة من الأسس المستند عليها بشكل عام والمتمثلة في:

- إصدار الأوامر الواضحة والكافحة في حدود طاقة المرؤوسين، وأن تكون هذه الأوامر مقنعة وقابلة للتنفيذ

- أن يزود المرؤوسين بالتعليمات وإرشادات واضحة تدلهم على مسار ووسائل إنجاز المهام بحيث تناسب هذه التوجيهات مع ظروف العمل
- تحفيز الأفراد على إنجاز المهام

كما تتمثل أهم الركائز الأساسية للتوجيه في الاتصال الرسمي وغير الرسمي ، ورفع الروح المعنوية وذلك بتشجيع القوى العاملة على زيادة الإنتاجية عن طريق تحفيزهم، وكذلك القيادة التي تعتبر نوع من القدرة أو المهارة في التأثير على المرؤوسين بحيث يرغبون في أداء وإنجاز ما يرغب به القائد (حنفي وأبو قحف: 1993، 533).

▪ دور نظم معلومات الموارد البشرية في عملية الرقابة والتقييم: ويرز دور وأهمية نظم المعلومات الخاصة بالأفراد في العملية الرقابية من خلال المراحل التالية التي تشمل الأدوات المستخدمة لاكتشاف الانحرافات وكيفية تصحيحها وذلك كما يلي:

- وضع المعايير الخاصة بأداء كل فرد
- مقارنة الأداء الفعلي بهذه المعايير
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (العاشي: 2004، 118).

3- أثر شبكة الانترنت في نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي : يمكن تعريف الانترنت على أنها تغير عام في البروتوكولات والأدوات المعروفة بها في الانترنت من خلال شبكات محلية خاصة بالمؤسسات

(bradai:2004,2)، وإن لتطبيق الانترنت في المؤسسة فوائد، فبمرور الوقت يتطور محتواها و عملها، وأصل هذه التكنولوجيا هي العمل على نشر وإشهار المعلومات الإحصائية وتأمين الرسائل ويوجد عدة طرق تستخدم في الانترنت وهي كالتالي:

- **النشر Publishing:** تستخدم الانترنت في نشر وطباعة المعلومات الخاصة بالكشف أو دليل الموظفين مثلا.
 - **المعاملين Transacting:** تستخدم الانترنت لممارسة الاعمال من خلال صفحات الانترنت وأنظمة المعلومات المستعملة في المؤسسة.
 - **التفاعل Interacting:** تستخدم الانترنت في النقاش وتبادل المعلومات بين أفراد المؤسسة وحتى أطراف خارجية.
 - **البحث Searching:** وتستخدم في البحث عن المعلومات داخل المؤسسة من خلال محركات البحث.
 - **التسجيل Recording :** تستخدم في تسجيل العمليات والتطبيقات في فهارس خاصة بالمؤسسة.
- أما عن المخاطر فلن الخطر الأساسي الذي يعيق الانترنت في المؤسسة هو سوء استخدامها من طرف الموظفين وهذا راجع لنقص الاهتمام من طرفهم أو نقص الكفاءة في استخدامها وعليه يجب إعطاء أولوية لتكوين المستخدمين على استعمالها، ويمكن أن يرجع هذا المشكل إلى عدم وجود تدريب العناصر التنظيمية الفاعلة حتى ولو كانت الانترنت هي أداة نسبيا سهلة الاستخدام، ولذا ينبغي أن تعطى مكانة هامة في تدريب العناصر الفاعلة على استخدام الانترنت، وهذا أمر مهم خصوصا أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسة يمكن أن يصبح بسهولة مصدرا للانقسام بين الموظفين الذين يتقدون هذه التكنولوجيا وغيرهم، كما أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسة يحدث فارق بين الممارسين لهذه التكنولوجيا والأفراد الآخرين المتroxفين من مواجهة هذا التغير التكنولوجي واستخدام الشبكة نظرا لنقص الكفاءة أو لأنها ته ددهم (Gunia:2002,10).

ثالثاً: قيادة المشروع الرقمي

سنوضح أهم الخطوات المنهجية لقيام عملية الرقمنة، وتنجلي عناصر هذه الخطة فيما يلي:

- 1- **الخطيط الميداني:** إن البيانات التي يتم جمعها في هذه المرحلة تعتبر خطوة ذات أهمية كبيرة لأنها تساعد على اتخاذ القرارات المصيرية المؤثرة على مرتكزات المشروع ، ويجب دراسة الصعوبات والامكانات وكل المجالات التي لها علاقة بالمشروع لضمان نجاح هذه العملية الرقمية، كما أنه لابد من تأسيس خلية لتصفية وغربلة مختلف المعلومات بالإضافة إلى تحديد الإطار الإداري والتنظيمي للمشروع مع تسطير الخطة وتحديد نطء إستراتيجية الرقمنة.

2- اختيار المواد للرقمنة: إن الرقمنة تعتبر عملية معقدة تتطلب كثيراً من الجهد و تستغرق مدة زمنية طويلة، وتحتاج لموارد مالية، بالإضافة إلى الخبرة والكفاءة العالية، لهذا فإن المؤسسة مطالبة بتوضيح ما تملكه من موارد بشرية، وطبيعة هيكلتها، ومدى أهميتها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها ، وترتبط عملية نجاح الاختيار بوضوح ودقة الأهداف التي تزيد المؤسسة تحقيقها.

3- البدء في عملية الرقمنة: إن القائم بهذه العملية يكون وفق أوجه متعددة من أبرزها الاستعانة بالموردين (وسطاء الخدمات أو المتعاملين الخواص) نظراً لنقص الخبرة وارتفاع أسعار الأجهزة الرقمية، كذلك قد تقتصر المؤسسة على إمكاناتها، أو الاعتماد المشترك بينها وبين المورد فيتم هنا الاتفاق على خطة عمل تحدد فيه كل النشاطات والأعمال، كما أن للرقمنة عدة تقنيات كالمسح الضوئي..

4- الترميز واختيار خطة الميتاداتا: الهدف منه هو جعل المعلومات أو الوثائق في بيئتها الإلكترونية مهيكلة بحيث تكون هذه الوثائق عبارة عن مجموعة من الرموز يتحدث بها الحاسوب وبفهمها مع غيره من الحواسيب، أما خطة الميتاداتا تستعمل لوصف المصادر الإلكترونية، وهي معلومات متصلة بالصورة، النص، الصوت، الفيديو أو الرسومات الرقمية في شكل كلمات مفاحية أو نص حر، كما أن الميتاداتا بيانات تهدف إلى وصف المعلومات لغرض تسهيل استرجاعها، والتعرف على مصدرها بشكل جيد، وتنقسم الميتاداتا إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

- **الميتاداتا الوصفية:** تستخدم لوصف أو تعريف مصدر المعلومات من أجل تسهيل البحث والاسترجاع والإدارة (وهي تشبه عملية الفهرسة التقليدية) وتكون من عناصر مثل: العنوان، المنشأ، الشكل، تاريخ الإنشاء، التغطية الموضوعية، اللغة والوصف المادي.

- **الميتاداتا البنائية:** هي معلومات تستخدم لعرض وتصفح المصادر الرقمية، وتتضمن معلومات عن التنظيم الداخلي للمصدر الرقمي كالصفحة، القسم، الفصل، الكشاف وفهرس المحتويات

- **الميتاداتا الإدارية:** هي المعلومات التي تهدف إلى تسهيل كل من الإدارة والمعالجة طويلة وقصيرة الأجل للمجموعات الرقمية، وتحتوي على معلومات كنوع الماسح، درجة الوضوح، نمط اللون، شكل الملف والضغط، البرامج المستعملة في إنتاجها بالإضافة إلى معلومات الملكية وحقوق النشر (عبدالجواد: 2006: 184).

5- إتاحة الوثائق المرقمنة: أثناء الانتهاء من المراحل السالفة الذكر الفنية منها والتقنية، نصل إلى مرحلة بث هذه الوثائق والمعلومات، والتي عادة ما تتعرض على الموقع الخاص بالمؤسسة.

6- إستراتيجية الحفظ الرقمي: لحفظ الرقمي أهمية كبيرة كونه يتميز بصفة الامتداد عبر زمن بعيد المدى، فلابد أن يتحلى بالجدية نظراً للتكليف والجهودات المبذولة، والحفظ يكون على المعدities التي تم تحويلها أو إنشاؤها رقمياً، ولابد من مراعاة طبيعة الأجهزة المستخدمة في عملية الحفظ وتقادها .

رابعاً: مساهمة الرقمنة في تحقيق الفعالية التنظيمية

إن الوظائف الإدارية تعتبر أساس استمرار المؤسسات وقد غدت تؤدي بفعالية عالية، نظراً لاعتمادها على الرقمنة، وفيما يلي سوف يتم توضيح مختلف هذه الوظائف بشكلها الحديث والمتطور، وكيف ساهمت الرقمنة في عملية التطوير الوظيفي :

1- مساهمة الرقمنة في تطوير عملية التخطيط: نتيجة للتطورات الهائلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنافسية العالمية أصبح التخطيط يتم بأكثر فعالية وقدر على مواكبة مختلف المستجدات والتطورات، حيث أصبح التخطيط بهذا الشكل يعرف بالتلطيط الإلكتروني؛ الذي يعني تعدد ما يراد عمله آنها ومستقبلًا بالاعتماد على تدفق معلوماتي من داخل وخارج المؤسسة وتعاون مشترك بين القيمة والقاعدة بالإضافة من الشبكة الإلكترونية لمواجهة متطلبات الأسواق المتغيرة وحاجات الزبائن وتفضيلاتهم المحتملة ووفقاً لخطط طويلة الأمد ذات مرونة عالية وتجزئة واضحة وسهلة لخطط آنية وقصيرة الأمد (المفرجي: 79, 2007).

2- مساهمة الرقمنة في تطوير عملية التنظيم: يعتبر التنظيم وظيفة إدارية مكملة لوظيفة التخطيط، حيث تحوله إلى واقع قابل للتنفيذ (موافق: 140, 2001). ونتيجة للتغيرات والتطورات الكبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات، أصبحت عملية التنظيم تم بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وقدرة على مسيرة مختلف المستجدات. حيث أصبح التنظيم يعرف بالتنظيم الإلكتروني، وهو تنظيم من يسمح بالاتصال والتعاون بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية في المؤسسة، ولا شك أن هذا سينؤدي إلى تجاوز هرمية الاتصالات الموجودة في أشكال التنظيم التقليدي، كما يعمل على تحويل الزبائن من متألقين سلبيين إلى مشاركين فعالين وذلك من خلال مشاركتهم في تصميم المنتجات التي يطلبونها واختيار الخصائص التي يحددونها عبر الحاسوب فتقوم المؤسسة بإنتاجه (عبد: 251, 2004).

3- مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه: يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية التوجيه من خلال النقاط التالية:

- توفير كم هائل من المعلومات يومياً في كل وقت وذلك لتوجيه جهود العاملين وأنشطتهم.
- توفير الاتصال المستمر بين القادة والمسؤولين من خلال الشبكة الداخلية.
- توفير الاتصال المستمر بين القادة والموردين والشركاء الآخرين عبر شبكة الانترنت.
- زيادة القدرة على الابتكار ؛ كالإتيان بخدمات وأساليب ومنتجات جديدة.
- زيادة القدرة على التحفيز وإنجاز المهام.
- زيادة الرغبة في المبادرة من أجل حل المشكلات.
- زيادة المهام والمرونة في التكيف مع البيئة المتغيرة.

- زيادة خدمة العاملين والموردين والزبائن بشكل أفضل (عيود: 2004، 260).

4- مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملية الرقابة: يؤخذ على الرقابة التقليدية أنها ترتكز على الماضي، حيث تأتي الرقابة بعد التخطيط والتنفيذ وتهتم بالمقارنة بين الأهداف والمعايير المحددة من ناحية والأداء الفعلي من ناحية أخرى لتحديد الفجوة الزمنية بين اكتشاف الانحراف وتصحيحه، لكن نتيجة للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات، أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفاءة. وبذلك أصبح يطلق عليها اسم الرقابة الإلكترونية؛ فهي تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، ومن ثم تقلص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متعددة تكشف عن الانحراف أولاً بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات (الشبي: 2009، 446).

خامساً: مراحل إنشاء نظام تسيير رقمي ومعوقات قيامه

1- مراحل إنشاء نظام تسيير رقمي للوثائق والمعلومات، يمكن إيجازها على النحو التالي :

▪ المرحلة العلمية النظرية: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة فروع نذكر منها

- إجراء الدراسة العلمية : يقوم بالدراسة مجموعة من اللجان ذوي خبرة تتckل بدراسة المشروع من مختلف جوانبه وذلك لتحديد ما إذا كان القيام بالمشروع يحقق الفائدة المرجوة أم لا ، مع وضع خطة تشمل الأهداف ، التكاليف ، والإجراءات ...

- تحديد الموجودات : حتى يتضمن للمؤسسة القيام بالمشروع على أكمل وجه لابد لها من تحديد هذه الموجودات المتعلقة بالموارد المالية المتاحة ، الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال ، الإطارات البشرية المؤهلة ، الوثائق والمصادر المعلوماتية التي سيتم تحويلها إلى الشكل الرقمي

- دفتر الشروط : لأنه يحدد كيفية إنشاء هذا المشروع ويساعد على وضع اللمسات القانونية والسياسات وتحديد المسؤوليات ، وبالتالي يضمن حسن تسيير المشروع

- المرحلة الإعلامية : تتطلب تحديد كل فئة نوعية عملية الإعلام المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل الإنجاز .

▪ المرحلة العملية : بعد الانتهاء من كل الإجراءات النظرية ، تأتي المرحلة العملية التي سيتم فيها التنفيذ الفعلي للمشروع ، فهذه المرحلة حساسة للغاية وأي خطأ فيها يؤثر على إتمام المشروع ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل كالتالي :

- مرحلة التنفيذ : هناك من الباحثين من يطلق على هذه المرحلة اسم سلسلة التسيير الإلكتروني للوثائق ، لأنها تمر بعدة خطوات كالاقتناء أو التسجيل الرقمي بمختلف أشكال الرقمنة من خلال برمجية التعرف

الضوئي على الحروف باستخدام عدة وسائل في ذلك مثل الماسحات الضوئية ، وبعد الانتهاء من رقمنة الوثائق وتحويلها إلى إلكترونية تأتي مرحلة معالجتها عن طريق تحسين نوعية الصور ، تنظيمها، ضغطها من أجل تقليل مساحتها وتحويلها إلى صيغة الكتب الإلكترونية (PDF)، بعدها مرحلة مراقبة الجودة بالتدقيق على الملفات المصورة ضوئياً ومقارنتها بالأصل للتأكد من وضوحها وجودتها وعدم ضياع أي معلومة قد تختفيها الوثيقة ، ثم مرحلة التكشيف أو الوصف سواء كان خارجي ويشمل معلومات عن نوع الوثيقة ، مصدرها، وتاريخ إنشائها، أو وصف لمحترى الوثائق ، لنصل إلى مرحلة الحفظ والإناثحة .

مرحلة التجريب : وفيها يشغل النظام تحت رقابة لجنة متخصصة ، غالباً ما تشكل من خبراء في الأرشيف والمعلوماتية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وعند التأكيد من نجاح العملية يسلم المشروع بشكل نهائي للمؤسسة.

مرحلة التقييم والتقويم : هنا يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ، فأما نقاط القوة فهي عبارة عن مورد أو مهارة أو ميزة أخرى تظهر بعد الانتهاء من المشروع ، وعلى المؤسسة أن تحصر جميع مواطن القوة لاستغلالها ، وتشخيص العلاج بالنسبة لنقاط الضعف .

2- معوقات قيام نظام تسخير رقمي للوثائق والمعلومات : يعرض إنشاء نظام للتسخير الرقمي للوثائق مجموعة من المعوقات ذكر منها :

- نقص الامكانيات المادية :** يحتاج مشروع التسخير الرقمي للوثائق والمعلومات إلى إمكانيات مادية ضخمة من أجهزة وبرمجيات حديثة ، ونفقات ووسائل وتقنيات اتصال، إضافة إلى نفقات الصيانة ، وتأهيل العاملين لإدارة المشروع وهي أمور لا يمكن توفيرها إلا بتوفر وتأمين الغلاف المالي الكافي الذي تفتقر إليه الكثير من المؤسسات ، مما يجعله عائقاً يحول دون التفكير في إنشاء هذا النظام ، بالإضافة إلى عدم وجود الدعم الحكومي لإقامة وبناء مثل هذه المشاريع .

- غياب الإطار القانوني:** فلأن مشروعهما كانت أهميته يجب أن يظهر على أساس قانوني يمنحه الصفة الرسمية التي تخول له الحصول على متطلبات تفيذه ، من حيث تحديد المسؤوليات والإمكانات، كذلك ممارسة المهام والوظائف ، لذلك فإن غياب الإطار القانوني يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم إنشاء النظام.

- نقص الاطارات البشرية المؤهلة :** يعتبر العنصر البشري أداة فعالة في نجاح المشروع ، ولذلك فإن النقص الكبير في الاطارات المؤهلة في إدارة مثل هذه المشاريع ضئيلة جداً .

- التقادم التكنولوجي :** يعتبر التقادم التكنولوجي عائق كبير أمام أي مشروع يعتمد بالدرجة الأولى على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فالتطور الحاصل في مجال الأجهزة والبرمجيات أصبح سريع جداً ،

وأصبح من الصعب جداً متابعة هذه التطورات من طرف المؤسسات مما شكل هو الآخر عائق أمام قيام مثل هذه المشروعات (غزال: 52، 2012).

سادساً: التكوين في العصر الرقمي لترقية فعالية الأداء

1- **خصائص التكوين في العصر الرقمي** : يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- **الحاجة إلى قاعدة علمية وتقنولوجية متينة** : لم يعد التكوين عملية بسيطة تسمح لنا بتعلم مهنة أو وظيفة تقليدية من الآباء والحرفيين المهرة ، بل أصبحت المهن والوظائف العصرية ذات متطلبات جد معقدة تحتاج إلى قاعدة علمية متينة وخبرات مهنية تطبيقية ، ومستوى جيد من الذكاء والإبداع على التكيف مع المستجدات.

- **التكوين على تقنيات دقيقة متقدمة** : لقد استعملت المؤسسات التعليمية ومختلف مراكز التكوين أجهزة وتقنيات مختلفة نسبياً عما وصلت إليه التكنولوجيا في الدول المتقدمة ، واليوم في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومعايضة العولمة ، فسوف يحتاج الأفراد أو الكوادر البشرية إلى التعامل مع أجهزة جديدة أفرزتها التطبيقات في مختلف المجالات لاسيما المعلوماتية والاتصالية ، لهذا على مؤسسات التكوين أن تكون مجهزة بما يتمنى وهذه التطورات وأن تكون في مستوى متطلبات العصر الرقمي .

- **التكوين على متغيرات متغيرة ومتعددة** : لم يعد التكوين كما كان سابقاً ، أي تكوين أفراد لمدة معينة، يتقن الفرد أو العامل أو الفني مهارة يستعملها بقية حياته المهنية ، بل أصبحت التكنولوجيا في تطور مستمر، وأصبح من الضروري إعادة تدريب وتكوين الفرد مع ما يتمنى ومتطلبات هذا العصر .

2- **متطلبات التكوين في العصر الرقمي** : إن الثورة التي أنتجتها التكنولوجيا الرقمية هي كذلك أدت إلى ميلاد مجتمع جديد أساسه المعلمات الإلكترونية والمعرفة على الخط التي جعلت حركة هذا المجتمع تتسم بالسرعة الفائقة، وبالأهمية الحساسة، وبالتالي الشامل، وذلك بأن كل مجالات الحياة الإنسانية أصبحت حالياً تجعل من المعلومات والمعرفة مبدأً عاماً لتسخير الفرد وتنظيم المجتمع كله ، فمجتمع المعلومات يعد دائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر معلومات رقمية متعددة تتشكل من الشراكة بين مختلف المؤسسات الافتراضية من أجل تبادل وتوفير المعلومات للمستفيد في أسرع وقت وأقل جهد وأقل تكلفة، على هذا الأساس فإن الفرد في المجتمع الجديد يحتاج إلى متطلبات تمكنه من التعامل مع هذا العصر الرقمي، ومن أهم هذه المتطلبات يمكن أن نورد ما يلي:

- **التأنقلم بسرعة مع المتطلبات الجديدة**: ذلك يعني عدم التخوف من كل ما هو جديد وعدم التردد على الإقبال لفهم الوضعيات الجديدة ، وللاستجابة إلى كل المتطلبات لا شك أنه بفضل تغيير الذهنيات لمسايرة التطورات تتغير السلوكيات للتأنقلم مع المستجدات.

- روح الاستقلالية في التكوين : كل المفاهيم التربوية الحديثة تحث الفرد على اكتساب الاستقلالية في التكوين وعدم الاعتماد على آخرين لتقدير المعرفة ، فالاعتماد على النفس في كشف المعرف والقرارات وتحسين الأداء شيء أصبح جوهريا بالنسبة لمختص المعلومات حتى يجعل من هذا المفهوم أمراً يجب أن يتسع لدى كل شرائح المجتمع بما فيه مقتضي أنظمة المعلومات .
- القدرة على حل المشكلات : إذا كان المجتمع الحالي يتسم بالتشعب والصعوبة للاندماج فيه، فإن ذلك يدفع الفرد إلى التسلّح بالقدرة التي يتطلّبها المجتمع الجديد ماهي في الحقيقة إلا ذكاء مرافق بفضولية قوية تدفع بالفرد إلى محاولة الفهم المستمر لمشكلاته لكسب التجربة في معرفة أنواع الصعوبات واختيار الحل المناسب لمواجهتها وذلك من بين مجموعة من الحلول يضعها الإنسان بفضل التفكير الدائم وروح التحدى تجاه المشكلات .
- القدرة على العمل الشّوري: لقد أصبح العمل التعاوني سمة من سمات النجاحات في مجال البحث والاكتشاف، ولا يمكن اليوم لأحد أن يلم بواحدة بكل ما ينجز في مجال المعرفة ، وذلك بسبب تشعب التخصصات وتتنوعها، إن أحسن الإنجازات هي التي تأخذ طابع المشاريع المسيرة في إطار تشاروري وتنسيقي من طرف فرق من المتخصصين ذوي الخبرات المختلفة والمتنوعة .
- المرونة: كلما كان الفرد منا كلما كانت لديه من جهة القدرة على تقبل التغيير والتجدد ، ومن جهة أخرى القابلية للتأقلم مع المواقف الجديدة ، فالمرونة عند الفرد تجعله لا يرفض الأشياء من أجل الرفض بدون التمعن في الأمور، بل تمكنه من التحليل والتبصر والتعمق في التفكير قبل التقييم والحكم وأخذ القرار .
- القدرة على الابتكار: إذا تحصل مختص المعلومات على قدرة التفكير والإبداع ، فذلك يساعده على توفير وسائل البحث التي يحتاجها كل أفراد مجتمع المعلومات الرقمي حتى يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات، وهي الثروة التي لا يمكن الاستغناء عنها أبداً حالياً ومستقبلاً .
- اليقطة المعلوماتية (الرصد المعلوماتي): تغيير المجتمع يفرض على مختص المعلومات الآن وفي كل وقت أن يكون يقطاً باحثاً باستمرار عن المعلومات الإستراتيجية التي هو دوماً بحاجة إليها ، إذا تمكن من معرفة ما ينجز وما سينجز في مجاله الواسع، فهم أشياء كثيرة ومفيدة ، وعند فهم الأشياء يتمكن من وضع النتائج، ولما ينكم من التنبؤ يحصل على قدرة الإنجاز .
- 3- الطرق الجديدة للتّكوين في العصر الرقمي : إن طريقة التكوين التي تعتمد على التقنيات أصبحت غير كافية في منح أكبر قدر من المعلومات ، ولهذا يجب اللجوء إلى طرق أخرى أكثر نجاعة من سابقتها مثل الحوار والتشاور والنقاش والتدريب الميداني ، ويمكن تحقيق هذه الطرق لمواجهة تحديات العصر الرقمي عن طريق ما يلي :

- **تطبيقات أكثر :** يفضل إجراء تطبيقات قصيرة المدى في مؤسسات معلومات متعددة بدلاً من تطبيق طويل المدى في مؤسسة واحدة وهذا للإطلاع على أكبر عدد ممكн من مؤسسات المعلومات .
- **العمل ضمن مجموعات :** يكون ذلك بتشكيل مجموعات لتحضير الملقيات والأيام الدراسية .
- **مشاريع البحث :** تحتل هذه المشاريع مكاناً بارزاً في إصلاح التكوين حيث يكفلون بإجراء مشروع معين يتحملون أعباءه ، ويكون تحت مسؤوليتهم ، تحت إشراف أستاذ يقوم بإرشادهم وتوجيههم ويكون العمل التطبيقي الميداني أكثر .
- **المشاريع التعاونية :** يكون بالاتفاق مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمعلوماتية ومعاهد التكوين ، للقيام بمشاريع ميدانية مشتركة يتم فيها تبادل الإفادة من الخبرات والاستفادة من المهن الأخرى ذات الصلة بمهنة المعلوماتية . (الحمزة: 2011، 141)

خلاصة

يتضح أن تفعيل الرقمنة يتطلب تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط لمشروع الرقمنة ، والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المعايير العامة ومقاييس الرقمنة ، والتكامل والتواافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة ، كما أن التزام القيادة يعتبر أمراً ضرورياً لدعم كل نقطة من نقاط استراتيجيات المؤسسة ، كذلك متابعة القيادة والموارد البشرية لمشروع الرقمنة سيضمن تطويره ، إضافة إلى أن قناعة واهتمام ومساندة الادارة العليا لتطبيق الرقمنة في المؤسسات كافة يعتبر أحد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الرقمنة ، وهناك عوامل أخرى من أبرزها العنصر البشري ، فهذا الأخير يمثل أحد أهم الموارد التي يمكن استثمارها لنجاح أي مشروع ، وفي أي مؤسسة ، وله أهمية كبيرة في تطبيق الرقمنة ، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتجسيد أهدافه التي يصبو إليها ، وهي تؤثر على فعالية أدائه من خلال السرعة في إنجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المساعدة في اتخاذ القرار بال توفير الدائم للمعلومات بين يدي متذبذبي القرار ، كذلك خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع جودة الأداء وكفاءة العاملين ، بالإضافة إلى تطوير آلية العمل ومواكبة التطورات والتخطيط للمشاريع المستقبلية.

الهوامش :

1-Serge cacaly, dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation, Nathan, amsterdam, 2001, p431.

- 2- سامح زينهم، المكتبات والأرشيفات الرقمية التخطيط والبناء والإدارة، شركة ناس للطباعة، مصر، دط، 2006، ص.46.
- 3- علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2000، ص.29.
- 4- محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، مدخل للت راث المشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط، 3، 2003، ص.305.
- 5- عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية مفهوم وتقدير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 2001، العدد 01، ص.86.
- 6- ابراهيم مذكور آخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1975 ، ص.546.
- 7- Fabre M et Autre., Équipes RH acteurs de la stratégie l'E-RH mode ou révolution, éditions d'Organisation, 2003, P96.
- 8- Work summary, travaux de synthèse du SIRH de Marrakech RH et NTIC évolution ou révolution, Paris, groupe liaisons, 2001, p 64.
- 9- Henriet B et Imbert M, DRH tirez parti des technologies, éditions d'organisation, paris ,2002, p100.
- 10 -Silva F, Devenir E-DRH comment les NTIC font évoluer la fonction RH, Edition Liaisons, Paris ,2001, p147.
- 11- هوينز برايان وماركمام جيمس، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ترجمة خالد العامری، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، دط ، 2006 ، ص 121 .
- 12- المرجع السابق، ص162 .
- 13- الغراب إيمان محمد، التعلم الإلكتروني مدخل إلى التدريب الغير تقليدي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ، دط ، 2003 ، ص 39 .
- 14- هوينز برايان وماركمام جيمس، مرجع سبق ذكره ، ص253 .
- 15- أحمد شريف العاصي، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الزقازيق، مصر ، دط ، 2004 ، ص110 .
- 16- فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية التنافسية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، دط ، 1998 ، ص222 .
- 17- عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، دط ، 1993 ، ص 533 .
- 18- أحمد شريف العاصي، مرجع سبق ذكره ، ص118 .

—19Wafa bradai et Jamil chaabouni, Changement organisationnel et Intranet Cas du secteur de leasing en Tunisie, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax-Tunisie, 2004, p2.

20 —Nadège Gunia, Enjeux et perspectives d'un Intranet en Ressources Humaines, LIRHE Unité mixte de recherche CNRS UT1, France, 2002, p10.

21 —سامح زينهم عبد الجود، المكتبات والأرشيفات الرقمية التخطيط والبناء والإدارة، شركة ناس للطباعة، مصر، دط، 2006، ص 184.

22 —عادل حروش المفرجي وآخرون، الإدراة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، دط، 2007، ص 79.

23 —موفق حديد محمد، الإدراة المبادئ النظريات والوظائف، دار حامد، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 140.

24 —نجم عبود نجم، الإدراة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، دط، 2004، ص 251.

25 —المرجع السابق، ص ص 260.

26 —هيثم حمود الشibli، مروان محمد النسور ، إدارة المنشآت المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 46.

27 —عادل غزال ، التسخير الالكتروني للوثائق ، دار اللمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة، الجزائر ، ط1، 2012، ص 52.

28 —منير الحمزة ، المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق ، دار اللمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة، الجزائر ، ط1، 2011، ص 141، 144.